

## إدارة المخاطرة والسيولة المصرفية - دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والإسلامية -

د. حيدر يونس الموسوي / جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

### المستخلص

نتيجة التطورات الكبيرة في عالم المال والأعمال وعمليات التحرر المالي والمصرفي التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي العالمي في ظل العولمة بمختلف أنواعها , أدى الى تعرض المصارف لعدد من المخاطر وبمختلف المستويات (المخاطر التشغيلية , المالية , التنظيمية .... الخ) والتي قد تكون مقبولة الى حد ما وبحدود ضيقة . ولكن في الكثير من الاحيان تجمع هذه المخاطر لتتخطى كل الحدود والمساحات لتكون ازمات قد تكون على مستوى المنظمة او المؤسسة او تأخذ حيزاً كبيراً لتتشمّل قطاع او اقتصاد معين , او قد تتطور لتشمل عدد كبير من الاقتصادات لتصبح ازمة عالمية . وهنا يستوجب التعامل مع مختلف المخاطر بمنظور وظيفي يطلق عليه في الفقه الاداري اليوم بإدارة المخاطر . مما يحتم على هذه المصارف تطوير وتحديث ادواتها الاستثمارية والبحث الدؤوب عن الجديد منها وتطوير وابتكار الجديد في مجال ادارة المخاطر المصرفية للمحافظة على حصتها السوقية في ظل المنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي العالمي. وهناك جانب اخر لا يقل اهمية عن ادارة المخاطر المصرفية الا وهو ادارة السيولة المصرفية الذي يعد جنباً الى جنب مع المخاطرة من الموضوعات التي نالت اهتمام القائمين على الصناعة المصرفية لما لها تأثير كبير في تحديد درجة الامان والثقة في الكيان المصرفي بصورة عامة من جهة ومستوى الربحية داخل المصرف من جهة اخرى .

ولذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ادارة المخاطر والسيولة المصرفية في المصارف الاسلامية ( مصرف الراجحي للاستثمار ) والمصارف التجارية ( مصرف الرياض ) في بيئة المملكة العربية السعودية بسبب ما شهده القطاع المالي والمصرفي السعودي من تطور كبير وملحوظ خلال العقود الثلاثة الاخيرة . ينطلق البحث من مشكلة اساسية هي تباين واختلاف السياسات المتبعة في المصارف تبعاً لفكر وضوابط كل نوع من انواع المصارف (تجارية , اسلامية , تخصصية , شاملة) وهذا الاختلاف والتباين لا ينحصر على مستوى الادوات الاستثمارية المستخدمة في كل نوع منها ولكن يمتد الى طريقة ادارة الموارد المالية المتاحة لكل مصرف والكيفية التي يتم بمقتضاها ادارة المخاطر في كل مصرف .

ويهدف البحث الى عدد من الاهداف من اهمها :

- 1- الاحاطة ببعض المفاهيم المصرفية المهمة (ادارة السيولة المصرفية وادارة المخاطر ) .
- 2- بيان وتحليل الواقع المالي لمصرف الرياض التجاري وبيان معدلات نمو مؤشراتته الرئيسية .
- 3- بيان وتحليل الواقع المالي لمصرف الراجحي الاسلامي للاستثمار وبيان معدلات نمو مؤشراتته .
- 4- مقارنة ادارة السيولة المصرفية وادارة المخاطر في المصارف الاسلامية والمصارف التجارية

### Abstract

As a result of major developments in the world of money, business and operations of financial and banking liberalization in the world financial and banking sector under globalization of various kinds, led to the exposure of banks to the various levels of risk (operational risk, financial, organizational ...Etc) which might be acceptable to some extent narrow borders. But in many cases these risks is override each border to create crises may be at the level of organization, institution or take more space to involve a specific sector or the economy, or may evolve to include many economies to become global crisis. Here require handling with various risks with a functional perspective called in the administrative jurisprudence today by risk management, necessitating the development of banks and investment tools update, and searching for new development and innovation in banking risk management to keep their market share among the big competition in the world financial and banking sector. Another equally important banking risk management is the management of liquidity which is together with the topics of risk interest based banking industry because of its considerable influence in determining the degree of security and confidence in the

banking entity in general in the hand and profitability level within the bank on the other hand..

herefore this study eventually came to highlight on risk management and banking liquidity in Islamic banks (Rajhi bank of Investment) and commercial banks (Riyadh Bank) in Saudi Arabia because of the significant development of the Saudi financial and banking sector during the last three decades. The search starts from the basic problem is varying and different policies depending on the banks according to thoughts and controls of each type of banks (commercial, Islamic, specialized, comprehensive) , and this difference and contrast not only at the level of investment tools used in each type, but extends to the management way of financial resources available for each Bank and how risk management to be whereby in each bank.

Research aims to a number of objectives including:

1. Taking some important banking concepts (banking liquidity management and risk management).
2. Describing and analysing the financial reality of Trading Bank of Riyadh and describing growth rates of its major indicators.
3. Describing and analysing financial reality of Al Rajhi Bank of Islamic investment and describing growth rates of its indicators.
4. Comparison of bank liquidity management and risks management in commercial and Islamic banks

### المقدمة :

يتصف عالم الاعمال اليوم بكل مؤسساته وتنظيماته سواء العامة كانت ام الخاصة بمواجهة الكثير من المخاطر بمختلف انواعها (المخاطر التشغيلية , المالية , التنظيمية ... الخ) والتي قد تكون مقبولة الى حد ما . وقد تجمع هذه المخاطر لتتخطى كل الحدود والمساحات لتكون ازمات قد تكون على مستوى المنظمة او المؤسسة او تأخذ حيزاً اكبر لتشمل قطاع او اقتصاد معين , وقد تتطور لتشمل عدد كبير من الاقتصادات لتصبح ازمة عالمية . وهنا يستوجب التعامل مع مختلف هذه المخاطر بمنظور وظيفي يطلق عليه في الفقه الاداري اليوم بأدارة المخاطر .

وقد ادى تحرير القطاع المالي والمصرفي العالمي وانفتاح الاسواق المالية في ظل العولمة المالية وزيادة حدة التنافسية في هذا القطاع الحيوي والمهم – الذي يعد العصب الاساس في الهيكل البنوي للاقتصادات كافة – الى تعرض المصارف تحديداً للعديد من المخاطر والتحديات مما يحتم عليها تطوير وتحديث ادواتها الاستثمارية والبحث الدؤوب عن الجديد منها وتطوير وابتكار الجديد في مجال ادارة المخاطر المصرفية للمحافظة على حصتها السوقية في ظل المنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي العالمي . وإستناداً الى ذلك يستوجب على هذه المصارف تكوين ادارات ناجحة وكفوءة للمخاطر المصرفية للتحوط من مثل هذه المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المصارف. وهناك جانب اخر لا يقل اهمية عن ادارة المخاطر المصرفية يتمثل بإدارة السيولة المصرفية الذي يعد الى جانب المخاطرة من الموضوعات التي نالت اهتمام القائمين على الصناعة المصرفية لما لها تأثير كبير في تحديد درجة الامان والثقة في الكيان المصرفي بصورة عامة من جهة ومستوى الربحية داخل المصرف من جهة اخرى .

### أولاً : أهمية البحث

يستمد البحث اهميته من الدور البارز الذي يضطلع به القطاع المالي والمصرفي في عالم الاقتصاد والادارة , ونتيجة عمليات الانفتاح والتحرر المالي التي يشهدها هذا القطاع وتأثيرات العولمة المالية بات يتعرض الى الكثير من المخاطر ومن واجب القائمين على هذا القطاع الحيوي ادراكها والخوض في ماهيتها وابعادها والتعرف على كيفية ادارة مثل هذه المخاطر والتحوط قدر الامكان منها او تقليل نسبة احتمال التعرض لها , فضلاً عن موضوع ادارة السيولة المصرفية التي تعد جنباً الى جنب مع ادارة المخاطر غاية في الاهمية ضمن العمل المصرفي لما تلعبه هاتين الادارتين من دور فاعل وبارز في تطوير وتنمية المؤسسات المصرفية في الوقت الحاضر .

### ثانياً : مشكلة البحث

تتباين وتختلف السياسات المتبعة في المصارف تبعاً لفكر وضوابط كل نوع من انواع المصارف (تجارية , اسلامية , تخصصية , شاملة) , وهذا الاختلاف والتباين لا ينحصر على مستوى الادوات الاستثمارية المستخدمة في كل نوع منها ولكن يمتد الى طريقة ادارة الموارد المالية المتاحة لكل مصرف والكيفية التي يتم بمقتضاها ادارة المخاطر في كل مصرف .

**ثالثاً: فرضيات البحث :** استناداً الى مشكلة البحث فإنه ينطلق من الفرضيات الآتية :

- 1- هناك اختلاف في كيفية ادارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية مقارنة بأدارتها في المصارف الاسلامية .
- 2- هناك اختلاف في كيفية ادارة المخاطر في المصارف التجارية مقارنة بأدارتها في المصارف الاسلامية .
- 3- اثرت الازمة المالية العالمية 2008 على ارباح المصارف التجارية بصورة اكبر من التأثير على ارباح المصارف الاسلامية

**رابعاً : اهداف البحث :** يهدف البحث الى جملة من الاهداف من اهمها :

- 1- الاحاطة ببعض المفاهيم المصرفية المهمة (ادارة السيولة المصرفية وادارة المخاطر ) .
- 2- بيان وتحليل الواقع المالي لمصرف الرياض التجاري وبيان معدلات نمو مؤشراتته الرئيسية .
- 3- بيان وتحليل الواقع المالي لمصرف الراجحي الاسلامي للاستثمار وبيان معدلات نمو مؤشراتته .
- 4- مقارنة ادارة السيولة المصرفية وادارة المخاطر في المصارف الاسلامية والمصارف التجارية

### خامساً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تم اعتماد سلسلة زمنية امتدت من عام 2003 ولغاية الربع الثالث من عام 2010 , وتم اختيار المملكة العربية السعودية كبيئة دراسة بالنظر لما تتمتع به من امكانات مالية ومصرفية كبيرة جدا ولما شهده القطاع المالي والمصرفي فيها من تطور ملحوظ خلال العقود الثلاثة الاخيرة . وقد تم اختيار مصرف الراجحي للاستثمار كعينة من المصارف الاسلامية بوصفه يمثل اكبر المصارف الاسلامية في العالم . في حين تم اختيار مصرف الرياض ممثلاً عن المصارف التجارية في المملكة نفسها, بالنظر لكونه من المصارف الرائدة في السعودية من جهة, ولضخامة الموارد المالية فيه من جهةٍ اخرى.

### المبحث الأول الإطار النظري

#### أولاً: إدارة السيولة المصرفية (Banking Liquidity Management)

يقصد بالسيولة بصفة عامة قدرة الموجود على التحول الى صورة نقدية بسرعة وبدون خسارة تذكر وقد عرفت من البعض على انها: السرعة او الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل

الموجود الى نقد , وان هذه العملية تكون مصدر جذب للمقرضين (Howells & Bain, 2000:8)

اما السيولة المصرفية فهي مؤشر لقياس القوة المالية للمصرف وتقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقد متاح وأصول أخرى يمكن تحويلها الى نقد في فترة زمنية قصيرة .وللسيولة المصرفية أهمية كبيرة لجميع الأطراف المتعاملة في القطاع المصرفي (مقرضين ومقترضين) وذلك لأنها تعد من السمات الحيوية التي تميز المصارف عن المؤسسات والوحدات الاقتصادية الأخرى , ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بالتزاماتها المالية لبعض الوقت فأن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى مصرف ما كفيلة بان تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف الى الإفلاس نتيجة زيادة سحب الودائع من لدن المودعين.

وتعتمد إدارة السيولة المصرفية على عنصر الجراءة التي يتبعها المصرف في إدارة خصومه ومخزونه من السيولة ومدى الموازنة بين العائد والمخاطرة وبالتالي انتهاز سياسة معينة في إدارته للسيولة المصرفية. ويعد توافر السيولة لدى المصارف من الأمور التي تكسب هذه المصارف مزايا عدة من أهمها :-

- 1- تأكيد القدرة على الايفاء بالالتزامات والتعهدات المترتبة على المصرف.
- 2- تجنب اللجوء الى المصرف المركزي او المصارف الأخرى للاقتراض.
- 3- تجنب الاضطرار الى بيع الاصول الخاص بالمصرف.
- 4- تعزيز ثقة المودعين والدائنين بصورة عامة بالمصرف .

وهناك مؤشر اخر يهدف المصرف الى تحقيقه بشكل متلازم مع هدف السيولة والمتمثل بالربحية , فالسيولة المصرفية والربحية هدفان متلازمان ومتعارضان في الوقت نفسه فينشأ التلازم بينهما من اهمية كلاهما في تواجد أي مؤسسة مالية او مصرفية وديمومة استمرارها فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية فضلا عن خلق الثقة لدى المودعين والدائنين بقدرة المصرف او المؤسسة المالية على الايفاء بكافة التزاماته تجاه عملاءه. والربحية ضرورية للنمو واستمرارية البقاء . اما التعارض بين هذين المؤشرين ينشأ من جراء كون الزيادة في احدهما سيكون على حساب انخفاض في المؤشر الاخر , فالسيولة تعني الاقتراب الاكثر من

النقد وشبه النقد فيما يتطلب الربح الابتعاد عن النقد وشبه النقد نتيجة لزيادة حجم الاستثمارات التي يقوم بها المصرف . وهناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس السيولة المصرفية من أهمها ما يأتي ( الموسوي , 2011 : 60) و (هندي , 2004 : 74) .

### النقدية + شبه النقدية

$$1- \text{نسبة السيولة القانونية (\%)} = \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\%100 \times}$$

### النقدية + المستحق على المصرف

$$2- \text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات (\%)} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\%100 \times}$$

### الارصدة لدى المصرف المركزي

$$3- \text{نسبة الاحتياطي القانوني (\%)} = \frac{\text{اجمالي الودائع}}{\%100 \times}$$

## ثانياً : ادارة المخاطرة Risk Management

تعد المخاطرة عنصراً مهماً من العناصر التي تتوقف عليها عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك نظراً للعلاقة القوية التي تربطها بالعائد . وقد حظي موضوع المخاطر وإدارتها باهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين في مجال الادارة المالية وقد عرفت المخاطرة على :  
انها (Mc Menamin, 1999:190).

إمكانية ان يكون العائد المتحقق ( الفعلي) مختلفاً عن العائد المتوقع. وعرفت أيضاً بأنها (علوان , 2009 : 61): حالات تظهر في الاحداث التي لا يمكن التنبؤ بها في المستقبل بدرجة معينة من الاحتمالات , اي هي حالة عدم انتظام العوائد فتتذبذب هذه العوائد في قيمتها او في نسبتها الى رأس المال المستثمر وهو الذي يشكل عنصر المخاطرة .  
وتعد عملية ادارة المخاطر عملية متواصلة وتحتاج الى انتهاز إستراتيجيات معينة يمكن تنقيحها وتغييرها مع تغير السوق ومتطلبات البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة او قد تحتاج الى تغيير في استراتيجية معينة تماشياً مع توقعات معينة حول ابعاد السوق او توقع في تغير قد يحدث في البيئة الداخلية او الخارجية للمنظمة .  
وقد باتت ادارة المخاطر تحتل حيزاً كبيراً في ممارسات ودراسات المصارف وتطبيقاتها ومن هذه المنطلقات الاساسية والمهمه وضعت لجنة بازل عام 1996 عدد من التعديلات على الاتفاقية الاولى (اتفاقية بازل1) المنبثقة عام 1988 , ومن بين اهم التعديلات والاضافات هو وجوب احتفاظ المصارف برأس مال يغطي انواع اخرى من المخاطر ويتم العمل بينود الاتفاقية الجديدة او المكملة اعتباراً من عام 1998 م . وتشتمل هذه المخاطر الجديدة على مخاطر السوق (Market Risk) . وتنقسم مخاطر السوق الى اربعة مخاطر رئيسية هي (هالوود وماكدونالد, 2007: 599-601).

- 1- مخاطر أسعار الفائدة
- 2- مخاطر تقلبات اسعار الصرف
- 3- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية
- 4- مخاطر تقلبات أسعار السلع

وقد جاءت هذه التعديلات نتيجة الارتفاع الكبير في حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وبالأخص مخاطر السوق بسبب العولمة و التحرر المالي والمصرفي الذي شهده القطاع المالي والمصرفي العالمي في العقود الاربعة الاخيرة والازمات المالية والمصرفية المتقاربة في فترات حدوثها والتي طالت هذا القطاع الحيوي . ولذا بدأ العمل في وضع اتفاقية جديدة لرأس المال منذ عام 1999 في أعقاب الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب شرق آسيا وروسيا والأرجنتين . كما أصدرت لجنة بازل للرقابة على المصارف إطاراً جديداً (اتفاقية بازل2) وحلت هذه الاتفاقية محل الاتفاقية القديمة من بداية عام 2007 وتهدف هذه الاتفاقية إلى

تحسين ودعم إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي العالمي ومن بين أهم بنودها هي قيام المصارف بإنشاء دوائر و/أو أقسام مستقلة ومتخصصة لإدارة المخاطر المصرفية (الموسوي، 2009: 108) وقد صنفت المخاطرة الى العديد من التقسيمات (Koch, 2000:120) & (Hemple, 1999:92) ولكن اكثرها اعتماداً هو التصنيف الذي قسم المخاطرة إلى ثلاث أنواع هي :

### 1- المخاطر النظامية (Systematic Risk)

وهي المخاطر التي تعود الى عوامل سوقية خاصة بالبيئة المحيطة بالمنظمة وهذه المخاطر لايمكن تفاديها بالتنوع ومن الأمثلة على هذه المخاطر : التضخم (Inflation) والاحداث السياسية والحروب . وتقسم المخاطر النظامية الى المخاطر التشغيلية (Business Risk) والمخاطر المالية (Financial Risk) (Gitman, 2000:212) .

### 2- المخاطر غير النظامية (Unsystematic Risk)

وهي تلك المخاطر التي تخص صناعة معينة او مؤسسة مفردة ويطلق عليها أحيانا ( Specific Risk او المخاطر الخاصة ( Avoidable Risk)) بالمخاطر الممكن تجنبها فالمخاطر غير النظامية هي المخاطر التي يمكن تفاديها بالتنوع (هندي , 2004: 51) . وتتشا مثل هذه المخاطر عادةً عن اسباب عدة مثل التقدم التكنولوجي او المنافسة او أنماط الإدارة وغيرها من الأسباب والتي تؤدي الى حدوث مثل هكذا مخاطر . ومثال هذه المخاطر هي مخاطر الادارة ومخاطر الصناعة ومخاطر الرفع المالي ومخاطر الرفع التشغيلي (مطر , 2009: 63) .

### 3- المخاطر الكلية (Total Risk)

تمثل هذه المخاطر حصيلة جمع المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية لأي ورقة مالية وتعرف بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية او أي نوع من انواع الاستثمارات الاخرى (Gitman, 2000:212) . ويعد التنوع في الاستثمار اداة هامة في ادارة المخاطر وذلك لان التنوع يمكن ان يقلل من حجم الخسائر عند فشل احد المصادر الاستثمارية . ويمكن قياس المخاطر بعدة طرق اهمها (هورشر , 2008: 23) :

### 1- الانحراف المعياري (Standard Deviation)

ويعد المقياس الاكثر شيوعاً واستخداماً لقياس المخاطرة غير النظامية ويمثل الجذر (SD) ويرمز له عادة بالرمز التريبيعي للتباين ( Variance ) والذي يمثل مربع الانحرافات المعيارية عن وسطها الحسابي . فكلما كان الانحراف المعياري كبير دل ذلك على ارتفاع حجم المخاطرة وكلما كان الانحراف المعياري قليل (اقرب ما يكون للصفر) دل ذلك على انخفاض حجم المخاطر في الاستثمار . ويمكن اتباع القانون الاتي في حساب الانحراف المعياري (Weston, 1996:207) :

$$SD = \sqrt{\frac{\sum (xi - \bar{x})^2}{N}}$$

Where :  $xi$  = المشاهدات

$\bar{x}$  = المتوسط الحسابي للملاحظات

N = حجم العينة

### 2- معامل بيتا (Beta coefficient (B)

يتم قياس المخاطرة النظامية بمعامل بيتا ( B ) اذ يفسر هذا المعامل درجة تقلب عائد السهم- ارتفاعاً وانخفاضاً - تبعاً لتقلب عوائد او مردودات السوق والذي يتم قياسه تبعاً الى مؤشرات معينة مثل دواجونز الصناعي لعينة من (30 سهم) ومؤشر ستاندارد وبور لعينة من (500 سهم) ويمكن ان يحسب وفق الصيغة: (Jones, 2000:179) الآتية

$$B = \frac{\text{Cov}(R_j, R_m)}{\text{VAR}(R_m)}$$

Where B= معامل بيتا  
Cov (Rj ,Rm) = التباين المشترك لعائد السهم مع عائد محفظة السوق المالي

$$\text{VAR}(R_m) = \text{تباين عائد محفظة السوق المالية}$$

### المبحث الثاني

تحليل المؤشرات المالية في مصرف الرياض التجاري ومصرف الراجحي للاستثمار

اولا : تحليل المؤشرات المالية في مصرف الرياض التجاري

يعد مصرف الرياض من المصارف الرائدة في حقل الصناعة المصرفية ليس على مستوى المملكة العربية السعودية فحسب وإنما على مستوى الوطن العربي ككل , إذ تم تأسيس مصرف الرياض بوصفه شركة مساهمة بتاريخ 23 نوفمبر (1957 م) وبعده فروع بلغت (237) فرعاً لتصبح في نهاية عام 2009 نحو (208) فرع داخل المملكة العربية السعودية وفرعا واحدا في لندن ووكالة في مدينة هيوستن داخل الولايات المتحدة الأمريكية . ويعمل المصرف برأس مال يبلغ (15) مليار ريال سعودي.

وبيين الجدول (1) البيانات المالية لمصرف الرياض من عام (2003) ولغاية الربع الثالث من عام (2010) محسوبة بالريالات السعودية وكالاتي :

#### الجدول (1)

البيانات المالية لمصرف الرياض التجاري للمدة (2003-2010) (مليون ريال)

السنوات	اجمالي الودائع	حقوق الملكية	النقدية وما في حكمها	صافي الأرباح	ربح السهم الواحد(ريال)
2003	45879	9266	4429	1592	2.55
2004	49742	9847	5338	2006	1.95
2005	52730	10960	6091	2838	2.48
2006	69192	11992	6225	2909	2.83
2007	84331	13187	15402	3011	2.93
2008	105056	25690	9676	2639	2.03
2009	125278	28235	22445	3030	2.02
2010	124236	28464	21241	2061	1.73
معدل النمو الإجمالي(%) <sup>(*)</sup>	%13.26	%15.06	%21.65	%3.28	(7.47) <sup>(**)</sup>

المصدر: مصرف الرياض , التقارير السنوية الرسمية للإعلام 2003 لغاية 2010 .

$$r = \left[ \frac{Y_t}{Y_0} \right]^{1/t} - 1 \times 100$$

(\*) تم إحتساب معدل النمو الاجمالي وفق الصيغة الآتية:  
(\*\*) الأرقام التي بين الأقواس هي قيم سالبة .

يتضح من البيانات المالية المذكورة في الجدول (1) والخاصة بمصرف الرياض التجاري ان مؤشر إجمالي الودائع وحقوق المساهمين ( حقوق الملكية ) كانت في ارتفاع مستمر طوال مدة الدراسة (2003-2010) , إذا بلغ معدل النمو الإجمالي لإجمالي الودائع وحقوق المساهمين نحو ( 13.26 % ) و( 15.06 % ) على التوالي . وهذا ان دلّ فإنه يدل على السمعة الجيدة للمصرف واتساق واتزان سياساته في مختلف الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المصرف .

اما في جانب النقدية وشبه النقدية والتي تشمل على النقد والأرصدة النقدية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والأرصدة لدى المصارف الأخرى , فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا في اغلب سنوات المدة المختارة ما عدا عام (2008 و2010) وكان الانخفاض في عام 2008 كبير جدا ويرجع ذلك سببين رئيسيين هي:

1- انخفاض حجم النقد والأرصدة النقدية الخاصة بالمصرف لدى مؤسسة النقد العربي السعودي , إذ انخفض هذا الرصيد ليصل في عام 2008 الى (6349 مليون ريال سعودي) مقارنة بهذا الرصيد عام 2007 والبالغ (13111 مليون ريال) .

2- الازمة المالية العالمية والآثار الكبيرة التي تركتها على أسواق المال والمصارف والتداعيات التي لحقت بمعظم دول العالم وبما فيها الدول العربية. مما أدى الى سحب جزء كبير من قبل المودعين نظراً لحالة التشاؤم التي سادت المستثمرين والافراد في تلك الفترة .

وقد بلغ معدل النمو الاجمالي لمؤشر النقدية وما في حكمها نحو (21.65%) على طول مدة الدراسة. اما ما يتعلق بصافي الارباح الخاصة بمصرف الرياض التجاري فقد استمرت بالارتفاع حتى عام 2007 لتبلغ نحو (3011 مليون ريال) وفي عام 2008 انخفض مؤشر صافي الارباح ليصل الى (2639 مليون ريال) نتيجة الازمة المالية العالمية وما خلفته من تداعيات على مجمل القطاع المالي والمصرفي العالمي .

ونتيجة الاصلاحات التي قامت بها الدول ومن بينها السعودية على القطاع المالي والمصرفي شهد عام 2009 تعافياً نسبياً لتصل صافي ارباح المصرف في عام 2009 الى (3030 مليون ريال) لتعود الى الانخفاض في نهاية الربع الثالث من عام 2010 وتصل الى (2061 مليون ريال). وقد بلغ معدل النمو الإجمالي لصافي الأرباح الخاصة بمصرف الرياض نحو (3.28%).

وفي جانب ربح السهم الواحد لمصرف الرياض التجاري فقد شهد تذبذباً في مديات ارتفاعه وانخفاضه ولكن الملاحظ على البيانات الموضحة في الجدول (1) والخاصة بربحية السهم ان هناك انخفاض كبير ومستمر بعد عام 2007 حتى عام 2010 اذ استمر ربح السهم بالانخفاض الى ان وصل في عام 2010 نحو (1.37 ريال سعودي) مقارنة بربح السهم في عام 2007 والبالغ (2.93 ريال) ويرجع هذا الانخفاض الى الازمة المالية العالمية كما ذكر سابقاً . ونتيجة الاصلاحات الاقتصادية العالمية في القطاع المالي المصرفي حافظ ربح السهم على قيمته تقريباً في عام 2009 ليترجع بعدها ويصل الى (1.37 ريال) في نهاية الربع الثالث من عام 2010 . وقد حقق مؤشر ربح السهم لمصرف الرياض معدل نمو سالب بلغ نحو (7.47%).

واستناداً الى بيانات الجدول (1) يمكن حساب المؤشرات المالية لمصرف الرياض (مؤشر السيولة المصرفية , مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر المخاطرة ) وكما موضح في الجدول الاتي :

#### جدول (2)

مؤشرات السيولة المصرفية والمخاطرة في مصرف الرياض للمدة (2003-2010)

السنوات	مؤشر السيولة المصرفية (%)	مؤشر العائد على حقوق الملكية (%)	مؤشر المخاطرة
2003	9.654	17.181	0.06
2004	10.731	20.372	1.07
2005	11.551	25.894	3.02
2006	8.997	24.258	2.44
2007	18.264	22.833	1.94
2008	9.210	10.273	2.50
2009	17.916	10.731	2.34
2010	17.097	7.241	3.57

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (1).

ويتضح من خلال المؤشرات المذكورة في الجدول (2) الاتي:-

#### 1- مؤشر السيولة المصرفية

تمثل مؤشر السيولة المصرفية - والذي تم اعتماده من بين مؤشرات السيولة الاخرى- في نسبة النقدية وشبه النقدية الى اجمالي الودائع في المصرف ويتبين من حساب هذا المؤشر ان هناك تذبذباً في نسبه المحسوبة ما بين الاعوام 2005-2010 اذا كان مستمرا بالارتفاع في بداية مدة الدراسة (عام 2003 ) ليصل في عام 2005 نحو ( 11.551 % ) , واتجه الى الانخفاض في عام 2006 وبعدها يتذبذب بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وهذا يرجع الى البيئة الاستثمارية التي شهدتها الساحة الاقتصادية السعودية من جهة والى تأثيرات الازمة المالية العالمية في عام 2008 من جهة اخرى, اذا تجلى بصورة واضحة هذا الارتفاع في مؤشر السيولة في عام 2009 ليصل الى (17.916% ) مقارنة بعام (2008 ) والبالغ (9.210% ) ليعود بعد ذلك الى الانخفاض نسبياً في عام 2010 نتيجة الاستقرار النسبي والتحسين في المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العالمي بصورة عامة بعد الاجراءات التي اتخذتها الدول الكبرى في جانب المصارف والمؤسسات المالية مما أدى الى اعادة الثقة في منح القروض والاستثمار وزيادة عامل التفاضل في القطاع الاستثماري والقطاع المالي والمصرفي .

2- **مؤشر المخاطرة** : وقد تمثل هذا المؤشر في استخراج الانحراف المعياري للعائد على حق الملكية (Roe) ومن الملاحظ ان معظم سنوات مدة الدراسة قد سلك مصرف الرياض نهج يتصف بالمخاطرة في مقابل حصوله على ارباح كبيرة وهذا ما يتبين من بيانات الجدول (1) , وعلى الرغم من تذبذب حجم هذه المخاطرة خلال مدة الدراسة الا انها تعد كبيرة مقارنة بقيمتها المعتادة (التي يجب ان تكون اقرب ما يكون الى الصفر) ماعدا قيمة هذا المؤشر في عام 2003 , إذ كان هذا المؤشر في ادنى مستوى له طوال مدة الدراسة وقد بلغ نحو ( 0.06 % ) في مقابل حصول المصرف على ادنى ربح في هذا العام واذا بلغ صافي ربح المصرف نحو (1592 مليون ريال سعودي). ولكن يلاحظ التذبذب في مديات ارتفاع هذا المؤشر وبحدود مرتفعة (**مؤشر ادارة المخاطر  $RM > 1$**  ) . ولكن عموماً يلاحظ الارتفاع الكبير في مؤشر المخاطرة في عام 2010 محققاً أعلى معدلاً له خلال مدة الدراسة , إذ بلغ نحو ( 3.57 ) .

#### ثانياً: تحليل المؤشرات المالية لمصرف الراجحي للاستثمار

يعد مصرف الراجحي للاستثمار من اكبر المصارف الاسلامية ليس على مستوى المملكة العربية السعودية والوطن العربي فحسب وانما على مستوى العالم , وقد تأسس هذا المصرف في عام (1987م) . ويبلغ ترتيبه (220) في جدول ترتيب المصارف العالمية , إذ تبلغ مجموع اصوله نحو ( 171 ) مليار ريال سعودي , ويقوم المصرف بتشغيل اكثر من (8307 موظف) ويتمتع بشبكة واسعة من الفروع تصل الى (477 فرعاً) ونحو (2277 جهاز صراف آلي) و (18000 محطة طرفية) موزعة في مختلف نقاط البيع ولدى المصرف اكبر قاعدة عملاء مقارنة بباقي المصارف في المملكة العربية السعودية يصل الى قرابة (2.5) مليون عميل بمختلف انواعهم (عملاء مباشريين وعملاء عبر الهاتف وعملاء الانترنت) (الراجحي , 2009 : 22). والجدول الاتي يمثل البيانات المالية المدرجة في القوائم الموحدة لمصرف الراجحي للاستثمار بوصفه مصرفاً اسلامياً للمدة 2003-2010 وكما موضح في ادناه :

#### الجدول (3)

#### البيانات المالية لمصرف الراجحي للاستثمار للمدة (2010-2003) ( مليون ريال سعودي)

السنوات	اجمالي الودائع	حقوق الملكية	النقد وما في حكمه	صافي الارباح	ربح السهم الواحد (ريال سعودي)
2003	51027	7249	6480	2038	9.00
2004	60914	10185	9623	2936	6.53
2005	70112	13469	11114	5633	8.35
2006	73400	20180	10696	7302	5.41
2007	89725	23606	13932	6450	4.30
2008	116611	27032	14194	6525	4.35
2009	120533	28741	24076	6767	4.51
2010	139482	29016	25091	5103	3.40
معدل النمو الاجمالي (%)	13.40	18.93	18.44	12.16	(11.46)*

المصدر : مصرف الراجحي للاستثمار , التقارير السنوية الرسمية للأعوام ( 2003 – 2010 ) .

(\*): الارقام التي بين الاقواس هي قيم سالبة.

يبين الجدول (3) البيانات المالية لمصرف الراجحي , إذ شهد مؤشر اجمالي الودائع وحقوق الملكية ارتفاعاً كبيراً ومستمرّاً طوال مدة الدراسة , ويتضح ذلك من خلال الارتفاع الكبير لمعدل النمو الاجمالي لحجم الودائع وحقوق الملكية والبالغة (13.4) % و (18.93) % على التوالي . وفي جانب مؤشر النقدية وما في حكمها فقد شهد ارتفاعاً كبيراً هو الاخر خلال مدة الدراسة عدا عام 2006 إذ انخفض من (11114 مليون ريال) في عام 2005 ليصل الى (10969 مليون ريال سعودي) . وقد بلغ معدل النمو الاجمالي لهذا المؤشر نحو (18.44) % .

وفيما يتعلق بمؤشر صافي ارباح المصرف فقد شهد ارتفاعاً كبيراً إذ بلغ صافي ارباح المصرف في نهاية الربع الثالث من عام 2010 نحو (5103) مليون ريال مقارنة بقيمتها في عام 2003 والبالغة (2038) مليون ريال وقد حقق هذا المؤشر معدل نمو اجمالي بلغ (12.16) % . ومن الملاحظ ان صافي ارباح مصرف الراجحي لم تتأثر سلباً خلال اعوام 2008 و 2009 – خلال الازمة العالمية الاخيرة 2008 – مما يدل على متانة المصارف الاسلامية في مواجهة الازمات المالية ويأتي عدم التأثر هذا نتيجة عمليات التحوط



التي تقوم بها المصارف الاسلامية اتساقاً مع الادوات الاستثمارية المستخدمة وصيغ التمويل الاسلامية القائمة على اساس المشاركة في الاستثمار والخضوع الى احكام الشريعة الاسلامية في التعاملات المصرفية .

اما ما يتعلق بربح السهم الواحد لمصرف الراجحي فيلاحظ عليه الانخفاض بعد عام 2005 وقد تراوح بين (3.4 - 5.4 ريال) للسهم الواحد وهذا لا يرجع الى ضعف اداء المصرف خلال هذه السنوات وانما تم في 27 مارس (2006) تجزئة القيمة الاسمية للسهم بواقع خمسة اسهم لكل سهم اعتباراً من 8 ابريل 2006 , وبالتالي ارتفع عدد اسهم المصرف من (135 مليون سهم) الى (675) مليون سهم بقيمه اسمية قدرها ( 10 ريال) للسهم الواحد. وقد بلغ معدل النمو الاجمالي لربحية السهم الواحد نحو (11.46% - ) .

واستنادا الى بيانات الجدول (3) يمكن حساب المؤشرات المالية لمصرف الراجحي للاستثمار (السيولة المصرفية و المخاطرة ) وكما موضح في الجدول الاتي:

#### جدول (4)

#### مؤشرات السيولة المصرفية والمخاطرة لمصرف الراجحي للاستثمار للمدة (2003-2010)

السنوات	مؤشر السيولة المصرفية (%)	العائد على الحقوق الملكية Roe(%)	مؤشر المخاطرة
2003	12.699	28.114	0.12
2004	15.798	28.827	0.40
2005	15.852	41.822	4.73
2006	14.572	36.184	2.74
2007	15.528	27.324	0.40
2008	12.172	24.138	0.52
2009	19.975	23.545	1.73
2010	17.989	17.587	3.84

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (3).

من المؤشرات المستخرجة من الجدول (4) يمكن استنتاج ما يأتي :

#### 1- مؤشر السيولة المصرفية:

يلاحظ من خلال هذا المؤشر المهم في مصرف الراجحي الاسلامي ان هناك تذبذباً في حديات ارتفاع وانخفاض هذا المؤشر على طول المدة (2003-2008) وهذا يمكن ان يكون طبيعياً وذلك بحسب النشاط والفاعلية التي يمر بها القطاع المالي والمصرفي تحديداً والنشاط الاقتصادي على وجه العموم وبالتالي فان حجم السيولة يتذبذب بالارتفاع في حالة ان هناك توجس او قلق في حالة النشاط المالي وينخفض هذا المؤشر في حالة ان هناك تفاعل او رواج وفاعلية للنشاط المالي والمصرفي على مستوى البلد الواحد .

ولكن ما يمكن ملاحظته هنا هو الارتفاع الكبير في مؤشر السيولة المصرفية في عام (2009), اذ وصل هذا المؤشر نحو (19.975%) وهذا يدل على القلق الكبير والتحوط الذي قام به المصرف نتيجة الأزمة المالية العالمية والتشاؤم الكبير الذي اصاب القطاع المالي والمصرفي العالمي في تلك الفترة , وبالتالي انعكس ذلك التشاؤم على القطاع المالي والمصرفي وحتى الافراد في السعودية .

#### 2- مؤشر المخاطرة

يلاحظ من خلال البيانات المستخرجة لهذا المؤشر ان مصرف الراجحي يقوم بادارة المخاطر على درجه عاليه من التحوط والدرايه وهذا يتضح من خلال سياسه ادارة المخاطر المتبعه خلال مدة الدراسة , فيلاحظ ان مؤشر المخاطره خلال اعوم (2003 و2004) كانت درجه المخاطره قليله جداً ويرجع سبب ذلك الى الحرب على العراق وتأثر دول المنطقه كافه , مما حدى بالمصرف الى توخي الحذر في استثماراته وبالتالي فهي استطاعت تحقيق صافي ارباح منخفضه في هاتين السنتين , اذ بلغت ( 2038 مليون ريال و2936 مليون ريال ) على التوالي مقارنة بصافي ارباح السنوات الباقية التي تراوحت بين ( 5103-7302 مليون ريال سعودي) فهي بذلك قامت بالتضحية بالعوائد في مقابل زياده الامان وتخفيض المخاطر .

وما يمكن ملاحظته ايضاً ان المخاطرة قد سجلت ارتفاعاً في عام 2005 وعام 2006 لتصل الى (4.73%) و (2.74% ) على التوالي وبالتالي يلاحظ ازدياد صافي ارباح المصرف لتصل الى ( 5633 ) و ( 7302 ) مليون ريال على التوالي لتعود بعد ذلك إلى الانخفاض في الاعوام 2007 و2008 و2009 وذلك بسبب انكماش القطاع المالي والمصرفي وأثار الأزمة المالية العالمية الاخيره والتخوف الكبير من الاستثمار عموماً وبمختلف انواعه . وبالتالي يلاحظ هذا الانخفاض في المخاطرة داخل المصرف . اما في عام 2010 فيلاحظ ان مؤشر المخاطره ارتفع ليصل الى ( 3.74% ) , وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة التفاؤل وتراجع حدة الازمة المالية وحصول انتعاش نسبي في القطاع المالي والمصرفي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث  
إدارة السيولة المصرفية والمخاطرة في مصرفي عينة الدراسة  
- دراسة مقارنة -

بعد ان تم استعراض النشاطات المالية ومدى التطور والنمو الذي لحق بمؤشرات المصرفين (التجاري والاسلامي) من خلال البحث في تطور المؤشرات المالية ومؤشرات السيولة المصرفية والمخاطرة في هذين المصرفين , سيتم استعراض هذه المؤشرات ومعرفة الاجراءات والكيفية التي يتم بمقتضاها ادارة السيولة المصرفية وادارة المخاطر داخل المصارف عينة الدراسة وكما موضح في الجدول ادناه :

(جدول 5)

مؤشرات السيولة والمخاطرة المصرفية في مصرفي الرياض والراجحي

السنوات	مؤشر السيولة في مصرف الرياض (%)	مؤشر السيولة في مصرف الراجحي (%)	مؤشر المخاطرة في مصرف الرياض (%)	مؤشر المخاطرة في مصرف الراجحي (%)
2003	9.654	12.699	0.06	0.12
2004	10.731	15.798	1.07	0.40
2005	11.551	15.852	3.02	4.73
2006	8.997	14.572	2.44	2.74
2007	18.264	15.528	1.94	0.40
2008	9.210	12.172	2.50	0.52
2009	17.916	19.975	2.34	1.73
2010	17.097	17.989	3.57	3.84
المعدل العام (%)	12.93	15.573	2.118	1.81

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدولين (4 ، 2).

يلاحظ من الجدول السابق ان السياسات المصرفية المتعلقة بادارة السيولة المصرفية وادارة المخاطرة تختلف في كل مصرف من المصارف عينة الدراسة , إذ يمكن ملاحظة الاتي:

1- ادارة السيولة المصرفية

يلاحظ ان مؤشر السيولة المصرفية في مصرف الرياض قد تذبذب خلال الاعوام (2003- 2010) وهذا التفاوت في مستوى السيولة كان نتاجاً منطقياً للبيئة الاقتصادية والظروف المحيطة بالقطاع المصرفي في كل سنة وما شهدته من تغيرات اقتصادية او مالية او مصرفية في تلك السنة وبالتالي كانت سياسات المصرف في ادارته للسيولة المصرفية متذبذبه طوال مدة الدراسة وتراوح بين (8.997%) و(18.264%) وكانت هناك قفزات وانتقالات كبيرة مثل عام 2005 و2006 و2007 و2008 و2009 وهذا دليل على السياسات المجازفة الكبيرة والسياسات الاستثمارية التوسعية بغض النظر عن حجم المخاطر التي قد تحيط بهذا الاستثمار وهذا يلاحظ جلياً من خلال المعدل العام لهذا المؤشر خلال مدة الدراسة والذي بلغ (12.93%) . في مقابل ذلك يلاحظ ان هناك استقرار نسبي واتزان في مؤشر السيولة المصرفية في مصرف الراجحي طوال مدة الدراسة وهذا يعود بالدرجة الاساس الى التحوط الكبير في الاستثمار داخل المصارف الاسلامية عموماً بسبب طبيعة الادوات الاستثمارية واليات التمويل عموماً في مثل هذه المصارف. ولذا نجد ان مؤشر السيولة المصرفية في مصرف الراجحي للاستثمار تتراوح بين(12.172%) و(19.975%) . إذ يلاحظ ايضا الاستقرار النسبي في هذا المؤشر من خلال المعدل العام لمؤشر السيولة المصرفية الذي بلغ نحو (15.573%).

وعند مقارنة المعدل العام لمؤشر السيولة وحجم التغيرات التي طرأت عليه خلال مدة الدراسة يتضح التفاوت والاختلاف الكبير في عملية ادارة السيولة المصرفية من لدن مصرف الراجحي ( 15.573%) مقارنةً بالمعدل العام للتغير في مؤشر السيولة المصرفية في مصرف الرياض (12.93%) . ولذلك يمكن القول بأن المصارف الاسلامية تمتاز بأرتفاع مؤشر السيولة المصرفية مقارنةً بمؤشر السيولة لدى المصارف التجارية .

## 2-ادارة المخاطرة

يتضح من خلال بيانات الجدول (5) ان ادارة المخاطر في مصرف الرياض تختلف بشكل كبير عن ادارتها في مصرف الراجحي للاستثمار, اذ يلاحظ ان اكثر سنوات مدة درسه شهدت معدلات عالية لمؤشر المخاطره في مصرف الرياض, اذ ان هذا المؤشر شهد تراوحاً بين (1.07% و 3.57%) طوال مده درسه (**ادارة المخاطر  $RM > 1$** ) ماعدا عام 2003 والذي بلغ (0.06 %), وبهذا فان هذا المصرف يتصف بـكبير حجم المخاطره التي تصاحب استثماراته وبالتالي فان ادارة المصرف تتصف بانها ادارة مجازفه (مخاطره), وقد بلغ المعدل العام لمؤشر المخاطره في مصرف الرياض نحو (2.118%).

اما مؤشر المخاطرة في مصرف الراجحي للاستثمار فيلاحظ انه كان منخفضاً بصورة كبيره في معظم سنوات الدرسته (2003, 2004, 2007 و 2008), اذ كان (**ادارة المخاطر  $RM < 1$** ) وهذه يشير بوضوح الى ان مصرف الراجحي الاسلامي يقوم بالاستثمار في ظل مخاطر في حدها الادنى وذلك نابع من طبيعة عمل المصارف الاسلامية والضوابط الشرعية التي تقوم عليها ومبدأ المشاركة في الأستثمار والمشاركة في الربح والخسارة. وقد بلغ المعدل العام لمؤشر المخاطره في مصرف الراجحي الاسلامي نحو (1.81%).

وعند مقارنة هذا المعدل مع مؤشر المخاطره في المصرف التجاري (مصرف الرياض) نلاحظ الفرق الكبير في حجم المخاطره التي يواجهها كل من المصرف الاسلامي (مصرف الراجحي) ومصرف الرياض التجاري والسياسة التي يسلكها كل مصرف في ادارته للمخاطر المصرفية.

ومما تقدم يتضح ان هناك تباين في ادارة السيولة المصرفيه وادرة المخاطر في المصارف التجارية (مصرف الرياض) والمصارف الاسلامية (مصرف الراجحي للاستثمار) وذلك من خلال التباين والاختلاف في السياسات المتبعه( قدر تعلق الامر بأدارة السيولة المصرفية والمخاطر) في كل مصرف من هذه المصارف.

## الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً : الاستنتاجات:** تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالاتي:

1- زيادة المخاطر المالية والمصرفية نتيجة عمليات التحرر والانفتاح المالي والمصرفي العالمي وارتفاع حدة التنافسية العالمية في القطاع المالي والمصرفي, ادى الى تعرض المصارف الى شبح الإفلاس والتراجع في حصتها من السوق المصرفي سواء على المستوى المحلي او العالمي.

2- لم تؤثر الازمة المالية العالمية الاخيرة على مؤشرات صافي ارباح وربحية السهم في مصرف الراجحي للاستثمار, وهذا ما تجلى في اعوام 2007 و 2008 و 2009 وذلك للنهج الاستثماري ومتانة المصارف الاسلامية في مواجهة الازمات المالية من جهة, نتيجة عمليات التحوط التي تقوم بها المصارف الاسلامية اتساقاً مع الادوات الاستثمارية المستخدمة وصيغ التمويل الاسلامية القائمة على اساس المشاركة في الاستثمار والخضوع الى احكام الشريعة الاسلامية في التعاملات المصرفية من جهة اخرى.

3- تأثر مصرف الرياض (المصرف التجاري) بالازمة المالية العالمية 2008 وذلك ما اظهرته مؤشرات صافي ارباح المصرف ومؤشر ربحية السهم الواحد, اذ انخفض صافي ارباح المصرف من (3011 مليون ريال) في عام 2007 لتصل في عام 2008 الى نحو (2639 مليون ريال), وانخفاض ربح السهم من (2.93 ريال) في عام 2007 لتصل الى (2.03 ريال) في عام 2008, مما يدل على الاثر الكبير الذي تتركه الازمات المالية على المصارف التجارية وعدم التحوط من مثل هكذا ازمات.

4- تختلف عملية ادارة السيولة المصرفية في المصارف الاسلامية مقارنة بأدارتها في المصارف التجارية, وهذا ما تبين من خلال مقارنة المعدل العام لمؤشر السيولة المصرفية في مصرف الراجحي والبالغ (15.573%) بالمعدل العام لمؤشر السيولة المصرفية في مصرف الرياض التجاري والبالغ نحو (12.93%), مما يدل على ان المصارف الاسلامية تمتاز بنسبة سيولة اكثر بكثير من المصارف التجارية وهذا يعود بالاساس الى الطبيعة الاستثمارية التي تمتاز بها المصارف الاسلامية مقارنة بجميع انواع المصارف الاخرى.

5- تختلف سياسات ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية عنه في ادارة المخاطر داخل المصارف التجارية, اذ تبين ان ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية (مصرف الراجحي) تكون ذات تحوط كبير وغير مجازفة في معظم الفترات, مقارنة بالمصارف التجارية التي تمتاز بالمجازفة وذات مخاطر مرتفعة. وهذا الاختلاف نابع من الطبيعة الاستثمارية للأدوات والصيغ الاستثمارية المتبعة في كل نوع من انواع المصارف عينة الدراسة.

**ثانياً: التوصيات :** استناداً إلى الأستنتاجات أنفة الذكر فأن الباحث يوصي بالاتي :

1- ضرورة قيام ادارات المصارف بمختلف انواعها وتصنيفاتها الالتزام ببنود اتفاقية بازل2 والمتضمنة التقيد بمعايير وقواعد محاسبية دولية في اطار كفاية رأس المال المصرفي مما ينعكس بالمحصلة على زيادة الثقة والمصادقية بين هذه المصارف وجميع المتعاملين معها في اطار خلق بيئة مصرفية صحية وصحيحة.

- 2- يتحتم على المصارف كافة العمل على خلق دوائر او اقسام فاعلة لإدارة المخاطر وعلى ادارات هذه المصارف تبني طرق متنوعه لتدعيم نظم ادارة المخاطر وصياغة استراتيجيات خاصة بها يؤهلها من تبني نظام او نظم للأذار المبكر للأزمات المالية والمصرفية بأستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بالسلامة المالية .
- 3- على المصارف التجارية مراجعة اليات وطرق الاستثمار والأدوات الاستثمارية المستخدمة فيها ومقارنتها بالادوات الاستثمارية في المصارف الاسلامية ومحاولة خلق بيئة آمنة للأموال المودعة لديها من خلال عمليات التحوط والسلامة المستخدمة في صيغ التمويل الاسلامي .
- 4- على المصارف التجارية مراعاة جانب السيولة المصرفية وعدم اهمالها في مقابل الحصول على الارباح وذلك لأنه يعرضها الى مخاطر كبيرة تتعلق بدرجة الثقة بين هذه المصارف وعملاءه والتي تعد العنصر الاساس في عمل القطاع المصرفي , وبالتالي عليها الموازنة بين السيولة المصرفية ومؤشر الربحية وان لا يكون احد على حساب الاخر .
- 5- ضرورة تطوير وتأهيل الكوادر العاملة في اقسام اودوائر الرقابة المصرفية وادارة المخاطر وخاصة في اطار البنود والمفاهيم الجديدة للجنة (بازل 2 ) وذلك من خلال اشراكهم بورش ودورات داخل وخارج البلد وذلك لما لهاتين الادارتين من اهمية كبيرة في تحوط المصرف سواء على المستوى الداخلي او الخارجي .

### المصادر

#### أولاً : المصادر العربية

##### أ- الكتب

- 1- حيدر يونس الموسوي, المصارف الاسلامية – ادائها المالي وأثرها في سوق الاوراق المالية – الطبعة الاولى , دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان-الأردن , 2011 .
- 2- سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد , النقود والتمويل الدولي , تعريب د.محمود حسن حسني ومراجعة د.ونيس فرج , دار المريخ للنشر والتوزيع , المملكة العربية السعودية , 2007 .
- 3- قاسم نايف علوان , ادارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق) , الطبعة الاولى , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , 2009 .
- 4- كارين أ.هورشر , اساسيات ادارة المخاطر المالية , تعريب د. عطا الله خليل ود. محمد العشماوي , دار الحرية للنشر والتوزيع , القاهرة – مصر , 2008 .
- 5- محمد مطر , ادارة الاستثمارات :الاطار النظري والتطبيقات العملية , الطبعة الخامسة , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , 2009 .
- 6- منير ابراهيم هندي , الادارة المالية : مدخل تحليلي معاصر , الطبعة السادسة , المكتب العربي الحديث , الاسكندرية – مصر , 2004 .
- 7- منير ابراهيم هندي , الفكر الحديث في الاستثمار , الطبعة الثانية , دار المعارف للنشر والتوزيع , الاسكندرية – مصر , 2004 .

##### ب- التقارير الرسمية

- 1- مصرف الرياض , التقارير الرسمية السنوية للأعوام ( 2003 – 2010 ) .
- 2- مصرف الراجحي للاستثمار , التقارير الرسمية السنوية للأعوام ( 2003-2010 ) .

##### ج- البحوث والدراسات

- 1- حيدر يونس الموسوي , المصارف الاسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي – مع اشارة خاصة عن اتفاقية بازل2 – مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد /11 , العدد4 , 2009 .

#### ثانياً : المصادر الاجنبية

- 1- Gitman , Lawrence J. , **Principles Of Managerial Finance** , 9<sup>th</sup> edition , N.y , Donnelley and Sons company , 2000 .
- 2- Hempel ,Georgett & Simonson , Donald G. , **Bank Management** , Text and cases , thon wiely and sons inc. , 5<sup>th</sup> ed. , U.S.A , 1999 .
- 3- Howells , Peter & Bain , Keith , **Financial Markets and Institutions** , 3<sup>th</sup> ed. , Prentice Hall , 2000 .
- 4- Koch , Timoth W., and Macdonald S. scott , **Bank Management** , the Dryden press Harcourt college, 4<sup>th</sup> ed. , U.S.A , 2000 .
- 5- McMenamin , Jim , **Financial Management** , N.Y , Rutledge , the bath press , pud-inc. , London , 1999
- 6- Jones , P. Charles , **Investments: Analysis & Management** , 7<sup>th</sup> ed. , N.Y , John Wiley and Son's company , 2000 .
- 7- Weston , J. fred , Besley ,F. Eugene , Essentials of Managerial Finance , 11th ed. , the Dryden press , 1996 .